African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 3, July - September 2024, Page No: 78-92
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2023: 1.25 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

الجغرافيا السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي
دراسة للحالة الليبية بعد ثورة 17 فبراير

د. حسين أحمد الجرو [1*]، د. أحمد مفتاح الفلاق [2]
[2،1] الهيئة الليبية للبحث العلمي، ليبيا

Geopolitics and its impact on political stability
A study of the Libyan case after the February 17 revolution

Dr. Alhussien Ahmed Eljero [1*], Dr. Ahmed M. Fallag [2]
[1,2] Libyan Authority for Scientific Research, Libya

*Corresponding author	email.hussen@gmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-08-22 **تاريخ القبول:** 2024-08-14 **تاريخ الاستلام:** 2024-06-08

الملخص:
تتمتع ليبيا بموقعٍ جغرافيٍ استراتيجيٍ يجعلها حلقة وصلٍ بين قاراتٍ وحضاراتٍ قديمة، كما تميزت ليبيا بوفرة في الإمكانيات الاقتصادية الحديثة جعلتها تظهر أهمية الموقع الجغرافي لها أكثر من السابق، غير أن هذه الموارد الاستراتيجية المهمة سواءً الجغرافية أو الاقتصادية جعلها تشهد ظروفاً سياسةً متباينةً في ثلاثة مراحل من النظام السياسي. لهذا فإن هذه الدراسة تحاول ربط الجغرافيا السياسية لليبيا بالظروف السياسية المعاشة بعد ثورة فبراير 2011 من تقلباتٍ سياسيةٍ وعدم استقرار.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية الليبية، الاستقرار السياسي في ليبيا، الجغرافيا الليبية بعد ثورة فبراير.

Abstract:
Libya enjoys a strategic geographical location that makes it a link between continents and ancient civilizations. Libya is also distinguished by an abundance of modern economic capabilities that made it show its geographical location more than before. However, these important strategic resources, whether geographical or economic, made it witness different political conditions in three stages of the political system. Therefore, the study attempts to link the political geography of Libya and the political conditions experienced after the February 2011 revolution. From political fluctuations and instability.

Keywords: Libyan geopolitics. Political stability in Libya. Libyan geography after the February revolution.

المقدمة

الجغرافيا السياسية هي فرعٌ من فروع الجغرافيا السياسية التي تدرس العلاقة بين الحيّز الجغرافي والأنشطة والنظم السياسية في حالة ليبيا، فإن الموقع الجغرافي المتوسطي للبلاد، وشساعة مساحتها، وتنوع طوبوغرافيتها، كلها عوامل جغرافيةٌ لعبت دورًا كبيرًا في التأثير على الاستقرار السياسي في ليبيا

بعد عام 2011، حيث عززت هذه الخصائص من الصراعات الإقليمية والطائفية داخل ليبيا وصعوبة السيطرة على كامل التراب الوطني.
كما أن التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا والاختلافات الاجتماعية والقبلية بين مناطق البلاد، كان له انعكاسٌ مباشرٌ على الصراعات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011. فالتوزيع غير المتوازن للسكان بين المناطق الساحلية والداخلية، والاختلافات الطائفية والقبلية، قد زادت من حدَّة الصراعات والانقسامات السياسية في البلاد.
بالإضافة إلى ذلك، فإن موقع ليبيا الجغرافي المتوسطي والقريب من أوروبا جعلها محورًا للصراعات الإقليمية والدولية، حيث تنافست القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في ليبيا مما زاد من تعقيد الأزمة السياسية في البلاد. كل هذه العوامل الجغرافية السياسية ساهمت في إضعاف الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011 وتعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية فيها.

مشكلة الدراسة:
للجغرافيا السياسية دورٌ بارزٌ في استقرار الدولة من عدمه، عبَّر عن هذه العلاقة تاريخ كل الدول، ومنها ليبيا. لهذا فإن السؤال العريض الذي تبحث الدراسة عن إجابةٍ علميةٍ أكاديميةٍ له هو: ما هي علاقة العوامل الجغرافيَّة المؤثّرة على الانقسامات السياسة في ليبيا؟ وما هي الأسباب التي تؤثر على الاستقرار السياسي فيها؟

أهمية الدراسة:
تتمحور الدراسة حول عدة اعتبارات منها: أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا في منطقة شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط جعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية التي سعت للسيطرة على مواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي. فليبيا كانت ساحةً للصراعات والتدخلات الخارجية التي أضعفت الاستقرار السياسي في البلاد بعد سقوط نظام القذافي في 2011. كما أن التنوع الطبيعي والجغرافي في ليبيا، من صحراءٍ وسواحل وجبالٍ، شكَّل تحديًا كبيرًا أمام المؤسسات الأمنية والسياسية في السيطرة على كامل التراب الوطني.
بالإضافة إلى ذلك، فإن التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان والجماعات العرقية والقبلية في ليبيا، كان له دورٌ كبيرٌ في تأجيج الصراعات السياسية والمناطقية بعد عام 2011؛ حيث عزز هذا التنوع الجغرافي والسكاني من الانقسامات السياسية وصعوبة بناء توافقٍ وطنيٍ شاملٍ.

أهداف الدراسة:
تحاول هذه الدراسة بصفةٍ عامةٍ الوصول إلى هدفين باعتبار أن العلاقة بين الجغرافيا السياسية والاستقرار السياسي:
1- بيان العوامل الجغرافية المؤثرة على الاستقرار السياسي.
2- بيان الانقسامات السياسية الليبية (الأسباب والتشكلات).

منهج الدراسة:
انتهجت هذه الدراسة على منهجين أساسيين:
1- المنهج الوصفي: حيث يعتمد المنهج الوصفي على حصر وتحديد الظاهرة محل الدراسة ووصفها وصفاً شكلياً عاماً بعد استقطاعها من عوامل التفاعل الأخرى المحيطة بها.
2- المنهج المورفولوجي: حيث يتناول هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل، بالتالي تتضمن الدراسة مجموعة من العناصر الجغرافية تحتوي عنوانين رئيسيين هما: النمط والقالب والتركيب من جهة. أو البناء والنمط والقلب الذي يكوّنه الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم.

المبحث الأول: العوامل الجغرافية المؤثرة على الاستقرار السياسي

المطلب الأول: الموقع والمساحة

تتأثر قوة الدولة بمجموعةٍ من العوامل الجغرافية المادية والبشرية، مثل الموقع والحجم والشكل والمناخ ومساحة الأرض والنشاط الاقتصادي والسكان، والتي في حالة وجودها، تمنح الدولة مزايا معينةً. وفي غياب هذه العوامل تظهر مشاكل كثيرةٌ لما لها من تأثيرٍ سلبيٍ على أجهزة الدولة، وتلعب هذه العوامل دوراً مهماً في توجيه سياسات الدولة ومكوناتها الاقتصادية. (Dikshit,2002, p. 29).

1.الموقع

للموقع أثره البالغ على أهمية الدولة استراتيجياً واقتصادياً ودولياً، فهو أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، وذلك لتأثيره على اتجاهات سكانها، وعلى السلوك السياسي لحكوماتها، وعلى علاقتها بغيرها، وذلك في ضوء منظورٍ سياسيٍ ثلاثي الأبعاد، يتمثل في الموقع الفلكي، ثم الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، وكذلك الموقع بالنسبة للدول المجاورة، أي علاقات الموقع المكانية المختلفة التي تختلف من عنصر إلى آخر، تبعاً لتغير الأوزان السياسية للدول. (الديب،1998، ص:186).

(أ) الموقع الجغرافي والفلكي

تقع ليبيا في الطرف الشمالي للقارة الأفريقية، في منتصف الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحتها حوالي: 1.7755 مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل:5.6% تقريباً من مساحة القارة الأفريقية. ولذلك تعتبر ثالث أكبر دولة في أفريقيا من حيث المساحة بعد الجزائر والكونغو. وتمتد حدود ليبيا من ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً وتستمر جنوباً حتى حدودها مع تشاد وجمهورية النيجر. وتحدها مصر والسودان من الشرق، وتونس والجزائر من الغرب. فلكياً تتراوح ليبيا بين خطي طول 9° و25° شرقاً وبين خطي عرض 9° و33° شمالاً، فتبلغ المسافة من الشمال إلى الجنوب أكثر من 1560 كم والمسافة 1600 كم تقريباً. من الغرب إلى الشرق.

ومن هذه المعطيات حول الموقع الجغرافي لدولة ليبيا يتبين لنا أن موقعها الجغرافي مهمٌ جداً من الناحية الاستراتيجية؛ لأنها البوابة الشمالية لأوروبا، وبالتالي تربط القارة الأفريقية بأوروبا. ويرتبط البعد الأفريقي بالبعد الأوروبي، كما تربط ليبيا المشرق العربي بالمغرب العربي، مما يسمح لها بالربط بين هذه الأبعاد الثلاثة، خاصةً من الناحية الاقتصادية، لأن الصراعات الدولية حالياً يحددها الاقتصاد والسياسة. فهما وجهان لعملةٍ واحدةٍ، كما ظهر ذلك في التعامل الدولي مع الأزمة الليبية، والتدخل السريع في ليبيا بعد ثورة فبراير لمنع احتكار دولةٍ لأخرى. فهي تتمتع بثروةٍ اقتصاديةٍ ضخمةٍ.

أما فيما يتعلق بالموقع المطلق لليبيا فيُلاحظ أنها في مُجملها دولةٌ تقع في العروض المدارية عدا أجزائها الشمالية التي تدخل ضمن منطقة إقليم البحر المتوسط، حيث تشكل الصحراء أكثر من: 85% من أراضيها، ومن ثم فهي تمثل عامل طردٍ أكثر مما هي عامل جذبٍ للسكان نتيجةً لعدم توافر المناخ الملائم للنشاط الزراعي؛ لانعدام مقوماته الرئيسية، خاصةً الأمطار، كما لا يساهم موقعها في توزيع سكانها بصورةٍ متوازنةٍ، حيث إنه بمقارنة المعمور واللا معمور نجد أنَّ: 85% من السكان يقيمون في مساحةٍ تقدر بنحو: 10% من إجمالي مساحتها وعلى الساحل تحديدًا بمسافة لا تزيد عن: 34 كم2، في حين أن: 90% من مساحة ليبيا لا يوجد بها سوى 10% فقط من السكان وتحديداً في الواحات الجنوبية والواحات الشمالية (المهدوي، 1998م،ص:134)، كما سيرد ذكره في عامل المساحة. (ب) الموقع بالنسبة لليابس والماء

تعد ليبيا إحدى الدول التي تطلُّ على الساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط بواجهةٍ ساحليةٍ تمتد من رأس إجدير غربًا إلى رأس الرملة على الحدود المصرية شرقاً، لمسافةٍ تزيد على:1900كم، وهو ما يعادل:9.3% من إجمالي طول السواحل العربية البالغة:20400 كم، وحوالي:36% من أطوال السواحل العربية المطلة على البحر المتوسط البالغة نحو:5271 كم، وتقدر نسبة الساحل الليبي إلى مساحة الدولة بحوالي 1كم ساحل لكل 92 كم2 مساحة (أبو مدينة ،2000م، ص:20)

على الرغم من طول ساحلها، إلا أن ليبيا دولةٌ قاريّةٌ ذات ساحلٍ واحدٍ، على الرغم من أن هذا القياس الكمي يُعتبر سطحيًا؛ لأنه رقمٌ مجرَّدٌ لا يمكن أن يأخذ في الاعتبار الظروف المتعرّجة والضحلة للساحل. كما أن ظروفها المناخيّة لا تفسر الظُّروف على الجزء الخلفيّ من السَّاحل، لذا فإن الحكم على الساحل الليبي بناءً على الأرقام وحدها بعيدٌ عن الواقع. وهو ساحلٌ طويلٌ أغلبه ضحلٌ ولا يكاد يكون منحنياً، مفتوحٌ للرياح الشمالية الغربية، إلا في بعض المناطق (مثل طبرق وساحلها)، ولكن نظراً لتواجده في منطقةٍ معيَّنةٍ، فإنَّ أهميته الاستراتيجية يؤكدها التاريخ منذ وصل اليونانيون والرومان والفينيقيون وأنشأوا مدنًا وموانئ في منطقة برقة على الساحل الشرقي لليبيا، حيث أمكن استدراك ذلك القصور في المقومات الطبيعية من خلال إقامة الموانئ رغم ارتفاع تكلفة إنشائها، كما استدعى الدور الرئيسي لليبيا كبوابةٍ شماليةٍ افريقياً -وكدولة تحدها دولتان حبيستان، هما تشاد والنيجر- تطوير ساحلها لأداء دوره كحلقة وصلٍ دوليةٍ بين إفريقيا وأوروبا، ولهذا الدور جذوره التاريخية القديمة أيام رواج تجارة القوافل بين دول جنوب أوروبا والمدن التي أنشئت على الأطراف الشمالية لنطاق السافانا جنوب الصحراء، حيث كانت المدن الليبية على الساحل بمثابة الموانئ التجارية لها. (عبد الحميد غنيم،1987م، ص:54).
إن الأحداث السياسية التي عاشتها ليبيا بعد ثورة فبراير 2011، دفعت الدول الأوروبية، خاصةً إيطاليا والولايات المتحدة، إلى إعادة النظر في موقعها الاستراتيجي المهم ومحاولة السيطرة عليه، مما أدى إلى استمرار تدهور الوضع السياسي في ليبيا. فقد جاءت الأزمة نتيجةً لأطماعٍ غير متوافقةٍ للدول الكبرى، بلغت ذروتها في فشلها التوصل إلى حلٍّ سلميٍّ للأزمة.

(2) المساحة

تمثل مساحة الدولة الرقعة الممتدة داخل أراضيها؛ وهي من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في قوتها الاقتصادية وجغرافيتها السياسية؛ لأن القيمة الفعلية للمنطقة التي يغطيها بلدٌ ما لا تقاس بمدى مساحتها بل بمواردها، والقوى العاملة القادرة على القيام بالأعمال الرامية إلى استثمار الموارد المتاحة، وزيادة الإنتاج عن طريق ضمان الحفاظ على مستوًى معيشيٍ لائقٍ بالسكان. فكم عدد الدول الكبرى التي ليس لها تأثيرٌ سياسيٌ يذكر. والعكس صحيح (Jones, 2015, p. 29).

وبالحديث عن ليبيا فقد سبق القول إن مساحتها تبلغ حوالي:1775500كم2، ولكن هذا التميز في المساحة لا يقابله تفوق في نوعية هذه الأراضي، فليبيا قد تكون دولةً نادرةً في مساحتها ولا تحتوي على أية أنهارٍ، إضافة إلى أنها من أفقر الدول في معدلات سقوط الأمطار، خاصةً في جنوبها الذي قد لا تسقط عليه أية أمطار لعدة سنواتٍ متلاحقةٍ، لهذا ينظر إلى مساحة ليبيا على أنها صندوق من الرمال على حدِّ وصف موسوليني عند احتلال إيطاليا لليبيا، غير أن هذا الواقع تغيّر بظهور النفط في ليبيا عام:1959م.

وعند دراسة الفضاء كأحد المكونات الطبيعية لبلدٍ ما، يُلاحظ مدى العلاقة المتداخلة بين الفضاء والسكان، حيث يمثل السكان طاقةً مهمةً لأي دولةٍ لتطوير إمكاناتها المكانية، من خلال تحليل الأثر البحثي، وبدراسة التوزيع المكاني للسكان الليبيين وجدنا أن هناك فجوةً كبيرةً بين مساحة ليبيا الشاسعة وعدد سكانها المحدود، وفي المقابل، يتميز التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين بالتشرذم، وضعف التركز السكاني، وانخفاض الكثافة السكانية.

ففي عام:2021م قُدّر عدد سكان ليبيا بنحو:6871287 نسمة وفقاً لبيانات البنك الدولي، وبلغ معدل النمو السكاني:1.33%، ويعيش أكثر من:90% من السكان على طول البحر المتوسط بين طرابلس في الغرب وبنغازي في الشرق.
وبسبب الصحاري ونقص المياه لا تزال المناطق الداخلية تواجه نقصاً سكانياً حاداً، وفقاً لتقديرات المركز الإحصائي لوكالة المخابرات المركزية لعام:2021م، وتمثل المناطق الحضرية ما يقرب من:80.7% من إجمالي السكان، وتغطي العاصمة طرابلس مساحة:1.15 !!!مليون شخص، وتحتل بنغازي المرتبة الثانية من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها حوالي:823,300 نسمة، تليها مصراته بكثافة سكانية تبلغ

حوالي:821,100نسمة، حيث بلغت الكثافة السكانية حوالي 3.91 فرد/كم2 عام 2010، مقارنة بكثافة سكانية تبلغ حوالي 3.52 فرد/كم2 كيلومتر مربع في عام 2010م. قبل اندلاع ثورة فبراير.

الشكل رقم (1) كثافة وتوزيع السكان.

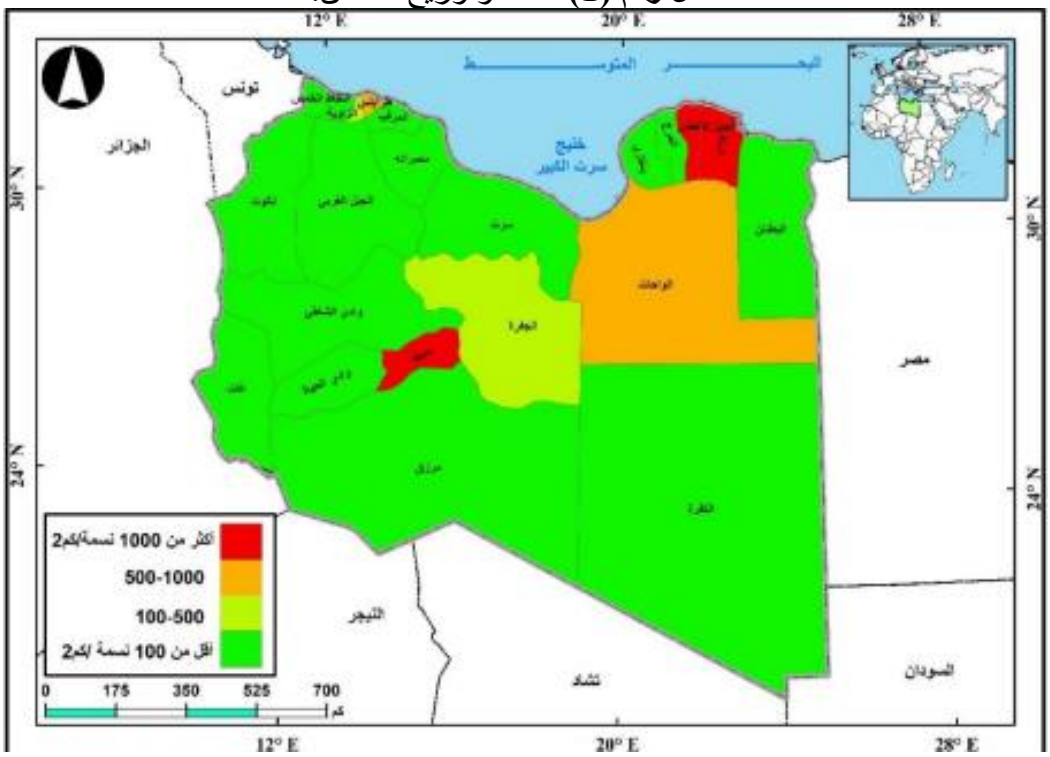

وبالنظر إلى جانبٍ آخر من جوانب النفوذ الإقليمي للبلاد، والذي يتعلق بتأثيره على الجغرافيا السياسية الداخلية لليبيا، بما في ذلك تقسيماتها ومدى كفاءتها السيادية على كامل الرقعة الجغرافية، نجد أن ليبيا كانت في بداياتها دولة مكونة من طرابلس، برقة دولة لا مركزية تتكون من الأجزاء الثلاثة نقا وفزان، وقد قضت ثورة فتح اللاحقة على هذه المركزية وأصبحت الدولة كيانًا واحدًا. لكن ثورة فبراير 2011 أعادت ليبيا من جديد. وعلى صعيد لامركزية الحكم، فقد عادت إلى حالتها السابقة، حيث بدأت مناطق مختلفة في احتكار الحكومة ومحاولة الانفصال من تلقاء نفسها، وهو ما جعل من الصعب على الجيش الليبي السيطرة على مناطق في الدولة، ثم سقط فيها سيطرة الحكومة. السيطرة على الميليشيات المسلحة المحلية والأجنبية تؤدي إلى تفاقم الأزمة في ليبيا (حمدي ،1998، ص196).

المطلب الثاني: الحدود السياسية والعاصمة

بعد شكل الدولة أحد خصائصها التكوينية التي تؤثر في وظيفتها وفي سلوكها الدولي، والمقصود بشكل الدولة هو هيئة المنطقة السياسية أو القالب الذي تنظم في إطاره الدولة، والغرض من دراسة شكل الدولة هو التعرف على مدى تماسك منطقتها السياسية واندماجها في كتلة واحدة متصلة، فكلما زاد تماسكها وتوثق اتصالها، كلما زاد ذلك من قوتها العسكرية، ورجح من إمكاناتها السياسية الدولية (صافي، 1999، ص 120).

شكل الدولة الليبية أقرب إلى المربع، وبحسب معادلة "الحاجة" فهو قريب من شكل الدولة النموذجي. إن فهم شكلها يحدد درجة تكامل شكل الدولة. كلما كان الانحراف عن الدائرة أقرب إلى 1، كلما كان الشكل أقرب إلى الدائرة، وكان أقرب إلى الدائرة. (الديب،1998، ص210).

الشكل رقم (2) يوضح علاقة الخصائص التكوينية وشكل الدولة.

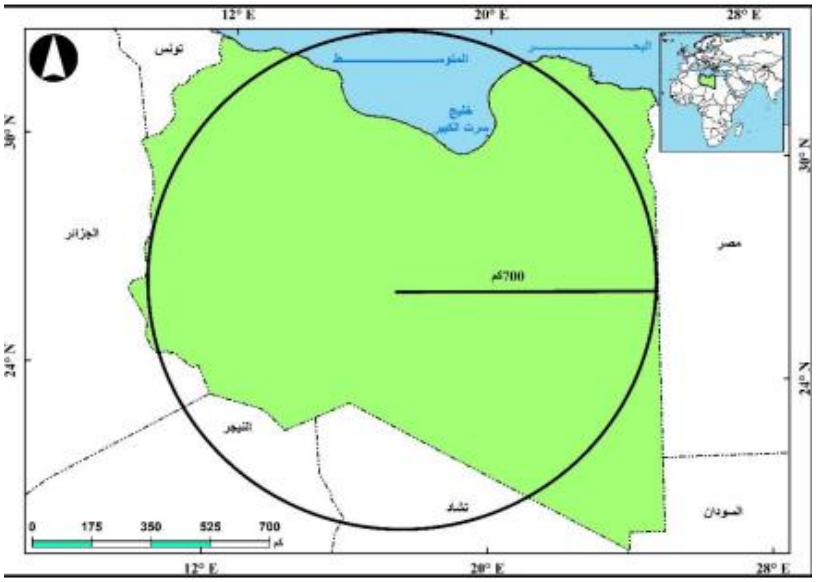

يرتبط شكل الدولة ارتباطًا وثيقًا بالعنصرين اللذين يشكلان أهم تأثير لها على الجغرافيا السياسية للبلد: حدودها السياسية وعاصمتها. وفيما يلي شرح لهذا التأثير.

(أ) الحدود السياسية لدولة ليبيا

عند تتبع التطور التاريخي للحدود الليبية نجد أنها وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن واضحة بين دول الصحراء الكبرى عامة، فطبيعتها القاحلة وسكانها المنتشرين فضلا عن تجانسهم القوي لغة ودينا كانت كلها عوامل تحول دون التحديد السياسي للدولة بالمعنى الحديث، وبالنظر إلى الخرائط المناخية التي توضح تطور الحدود الليبية تاريخيا، يلاحظ أن خريطة عام 1830 تقتصر على توضيح النطاق التقريبي للجزء الشمالي من إفريقيا جنوب المتوسط دون تحديد لأية فواصل تقريبية سواء بالنسبة للشرق مصر أو تونس من الغرب، حيث كانت آنذاك تابعة للدولة العثمانية بشكل كامل، وفي خريطة عام 1895 نجد أن الحدود تم توسيعها لتشمل منطقة فزان بأكملها، وأن الحدود مع تونس لم تكن بشكل أدق. بنفس الطريقة التي نعرفها الآن لا تختلف كثيرًا، فخارطة 1910 لم تختلف كثيرًا عن سابقتها، لكن الحدود الغربية لليبيا أصبحت أكثر خشونة وحول منطقة فزان في عام 1914، أثناء الاحتلال الإيطالي بدأت الحدود المصرية تهدد النفوذ البريطاني في مصر، وتمتد الحدود المصرية إلى الحدود الليبية الحالية. (حمدان، 1996، ص111).

وفي سبتمبر 1919 وقعت إيطاليا وفرنسا اتفاقا حول الحدود بين ليبيا وجنوب شرق الجزائر بحيث يمتد الحد من آخر نقطة في نهاية الحدود التونسية الليبية تم الاتفاق عليها عام 1910 عند مدينة غدامس على أن تنتهي جنوب مدار السرطان ومنها استقرت الحدود الليبية الجزائرية عند وضعها الحالي (البرناوي، 2000، ص194) وفي عام 1525 وضعت إيطاليا الحدود الشرقية مع مصر حيث اعتمدت واحة الجغبوب رسميا في الجانب الليبي مقابل التنازل عن مدينة السلوم كليا. أما الحدود بين ليبيا والسودان فقد حددتها الحكومتان المصرية والبريطانية كشريكتين في حكم السودان، وكذلك إيطاليا، حيث قامت ليبيا والسودان بترسيم الدولة الاستعمارية الليبية بناء على الاتفاقية الموقعة. تأسست ليبيا في يوليو 1934 بعد ضم جبل العوينات عام 1933(الحجاجي، 1989، ص18).

وفي الجنوب ومع بداية التكالب الاستعماري على قارة إفريقيا من قبل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وتحديدًا في عام 1913. تم إنشاء إقليم تشاد رسميا كأحد الأقاليم الخاضعة للحكم الفرنسي الذي وقع في 1919 اتفاقا مع الحكومة الإيطالية يتعلق بالحدود الجنوبية لليبيا، بحيث دفعت الحدود الليبية نحو الشمال في منطقة جبال تبستي، ثم وقعت إيطاليا وفرنسا اتفاقية أخرى في 1935 نجحت إيطاليا بموجبها في العودة

بخط الحدود إلى مساره القديم بحيث يدخل قطاع أوزو ضمن الأراضي الليبية، لكن استمر الصراع بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو إلى أن تم تحويله إلى محكمة العدل الدولية في 1994 والتي حكمت بعودته إلى دولة تشاد ووافقت ليبيا على ذلك(البرناوي، 2000 ،ص194).

الشكل رقم (3) يوضح الحدود الليبية التي شهدت مشاكل سياسية مع الدول المجاورة.

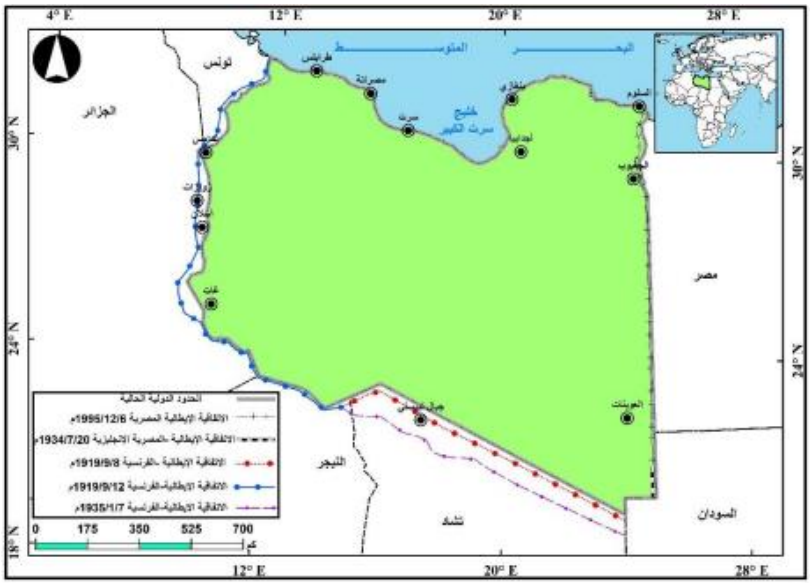

المصدر: سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989، ص 312.

ومن خلال هذا التطور الحدودي يمكن اعتبار عام 1919 هو الخط الفاصل بين الحدود بالمعنى الدقيق لعصر ما قبل الحدود وعصر الحدود بالمعنى الدقيق حيث بدأت منطقة الحدود الليبية تأخذ شكلها الحالي تقريبًا بداية من في عام 1881 مع محاولة الفرنسيين نقل حدودهم الاستعمارية شرقًا، بدأت قضايا الحدود بين فرنسا وتركيا. ولم توقع الحكومتان الفرنسية والتركية على تسوية نهائية للمشكلة في غرب ليبيا إلا في عام 1910.

ومن هذا العرض السابق يتضح الهدوء النسبي الذي كانت عليه الحدود الليبية باستثناء الحدود الجنوبية التي ظلت تتأرجح بين الشمال والجنوب، وهذا يجعل أمر الحدود لا يمثل عقبة أمام ليبيا في الماضي، لكن بعد ثورة فبراير 2011 وما أعقبها من انفلات أمني لا تزال تعيشه ليبيا بدأ يظهر أثر هذه الحدود الكبيرة في ظل عدم سيطرة الدولة عليها، فانتشرت عمليات التهريب والتخريب التي كانت سببا مباشرا في إطالة أمد الأزمة الليبية.

(ب) العاصمة

ويحتل موقع العاصمة مكانة خاصة في البلاد حيث أنها مقر الحكومة الوطنية ورئيس الجمهورية وسلطاته التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما أنها تمثل الوصي على البلاد لدى الدول الأخرى. ثروة شعبها وتنظيمه وسلطته السياسية وتاريخه وحضارته. وينقسم رأس المال إلى فئات مختلفة بناء على عدة اعتبارات: رأس المال الطبيعي ورأس المال الاصطناعي. عرفت ليبيا بعواصمها المزدوجة خلال فترة تاريخها التي لعب فيها انفصال العالم دورا مهما، حيث مرت صورة العمران الليبي ولمدة تاريخية طويلة بثلاثية تتمثل في إقليم طرابلس وبرقة وفزان. وإن كان المعمور الرئيسي يتركز في طرابلس وبرقة، حيث يعد هذان الإقليمان قطاعين منفصلين، بحيث يبدو كل منهما وحدة طبيعية وبشرية قائمة بذاتها، ويفصلهما قطاع من الصحراء بطول 600 كم تقريباً، وكثيراً ما ترجم هذا الانفصال إلى ثنائية سياسية نتيجة للتباعد المحسوس وضعف وسائل الاتصال بينهما (حمدان، 1996، ص70).

لقد شجع النظام الاستعماري هذا النظام الإقليمي، لذلك أصبحت ليبيا دولة ذات عاصمة مزدوجة. بعد الاستقلال، كان هناك خياران للعاصمة: إما أن تكون طرابلس العاصمة الدائمة الوحيدة للبلاد، أو أن تكون

طرابلس وبنغازي عاصمتين مشتركتين. وستتنقل الحكومة بين العاصمتين بشكل دوري، على أن يكون الأمر بناء على الخيار الثاني، ويخضع لقرار مجلس الأمة في باب الأحكام العامة والذي نص على أن للملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي، وذلك في اجتماع بنغازي في أكتوبر 1959، بحيث تتوزع أجهزة الدولة ومؤسساتها بين المدينتين، وتنتقل الحكومة بينهما من وقت لآخر، وتتناوب العاصمة الرئيسية بينهما بواقع عامان لكل مدينة، وقد استمر هذا التناوب بين المدينتين كعاصمتين للدولة الليبية حتى1962 (حمدان، 1996، ص160).

ومن أجل التغلب على هذا الشذوذ السياسي الذي شهدته العاصمة خلال فترة التحول من الدولة الفيدرالية إلى الدولة الوحدوية، حاول النظام الملكي القديم إنشاء عاصمة جديدة في مدينة بيدا في إقليم برقة عام 1962، وهو ما اعتبر مضاربة سياسية فاشلة مضيفا أن معارضة الجهات المعنية في العاصمتين لحرمان مدينة طرابلس من دورها المركزي في الدولة الليبية، لذلك فشلت فكرة استمرار مدينة البيضاء كعاصمة للدولة الليبية لتتجه الأنظار من جديد إلى مركز التطور والجذب في ليبيا وهو مدينة طرابلس (حمدان، 1996، ص161).

الموقع الاستراتيجي لمدينة طرابلس على ساحل البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب تضاريسها المسطحة ومناخها المعتدل وأهميتها التجارية وكثافتها السكانية، فضلاً عن إمكانية وصولها إلى مياه الأنهار الصناعية الكبيرة. وبعد ثورة فبراير 2011 فقدت طرابلس أهميتها الاستراتيجية كعاصمة لليبيا الموحدة حيث أدى توسع الدولة الليبية إلى التطرف في الشمال. لم يعد قادرا على الدفاع عن البلاد.

(٤) التركيب الجيولوجي والتضاريس

للتركيب الجيولوجي ومظاهر السطح أثر واضح في سياسة الدولة ومشكلاتها، فالتركيب الجيولوجي يعمل على توفير الموارد المعدنية والصخرية التي تحقق للدولة القدرة على أداء اقتصادي أفضل، أما مظاهر السطح فيختلف تأثيرها حسب نوعها.

(أ) البنية الجيولوجية

يتميز التركيب الجيولوجي لليبيا بالتنوع، ومعظم الأراضي في ليبيا جزء من القاعدة الليبية، باستثناء الشريط الساحلي الضيق والسلاسل الجبلية المطلة عليه (الممثلة بالجبال الخضراء والجبال الغربية). الصخور الأركية التي تشكل القارة الأفريقية مغطاة بطبقات من الصخور تعود إلى عصور جيولوجية أحدث، لذلك لا توجد بعض هذه البقع المتناثرة حيث يمكن للتآكل أن يزيل طبقات من الصخور الرسوبية التي تغطيها مثل مرتفع قرقاف وجبال التبستي والعوينات وأركنو في أقصى الجنوب (المسلاتي، 1995، ص56).

الشكل رقم (4) الشكل الجيولوجية لسطح الاراضي الليبية.

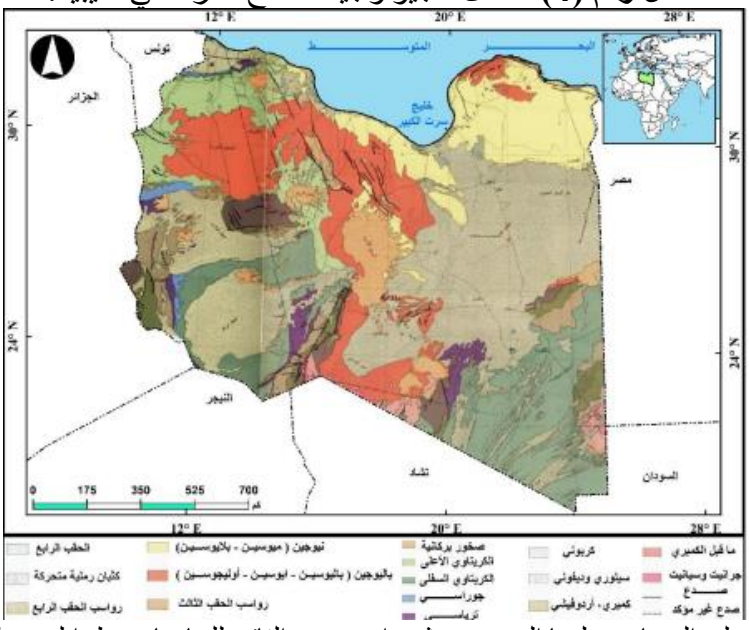

المصدر: سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ملحق، 1989.

ومن خلال التوزيع العام للتكوينات الجيولوجية التي يتكون منها سطح ليبيا، يلاحظ أن صخور القاعدة الإفريقية تظهر على السطح في الأجزاء الجنبية من ليبيا ثم تتدرج في الحداثة كلما اتجهنا شمالاً بحيث يسودها تكوينات الزمن الأول والثاني والثالث مع ملاحظة تراكم العديد من الإرسابات الرملية والحصوية فوق التكوينات الجيولوجية الأقدم خلال الزمن الرابع والحديث (حمودة، 1982، ص1).
يؤثر التركيب الجيولوجي على طبيعة التربة الليبية، حيث ينتج عنه غلبة التربة الصحراوية الجافة، التي تحتوي على كميات قليلة من المواد العضوية والعناصر الغذائية التي تحتاجها النباتات، وكذلك تربة السهل الساحلي، والتربة الرسوبية، والتربة الجيرية، والأتربة. التربة الرملية، بالإضافة إلى بعض الترب المحلية مثل تربة البحر الأبيض المتوسط ذات اللون البني المحمر، وتربة تل القرفة، وتربة المستنقعات، والتربة الصخرية الخفيفة.

الشكل رقم (5) لتوزيع نوع التربة في ليبيا.

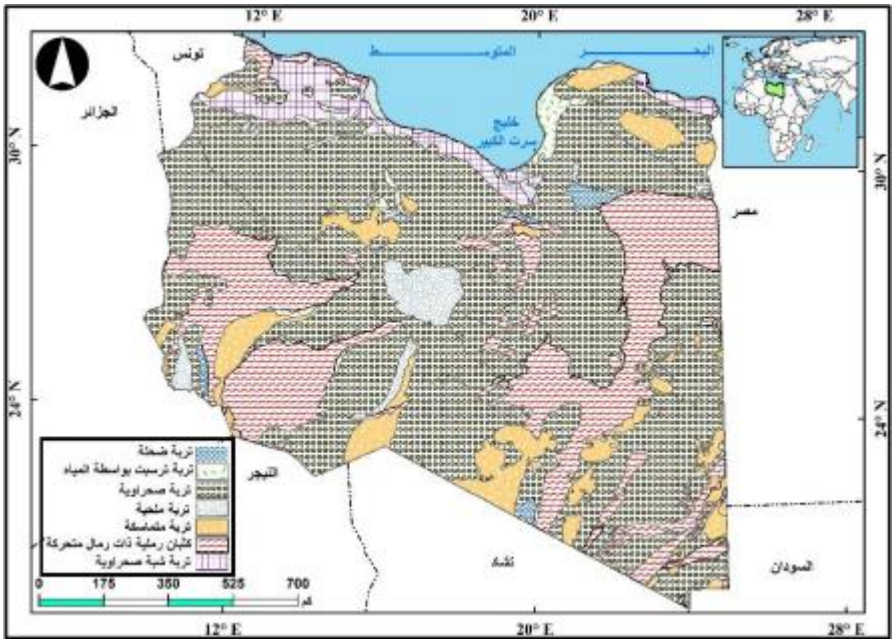

المصدر: اللجنة الشعبية للتعليم، الأطلس التعليمي،1985، ص.44

وتعاني التربة في ليبيا من عدة مشاكل تعيق نمو الكثير من المحاصيل الزراعية وتقلل من إنتاجية بعضها، كما تعاني التربة من مشكلة نقص المواد العضوية، وارتفاع نسبة الملوحة، وتؤدي موجات الجفاف الطويلة إلى تدهورها، كما تتعرض إلى التحلل والانجراف بفعل عوامل التعرية، إضافة إلى ضعف الموارد المائية وندرتها في أماكن أخرى.
وقد كان للتكوينات الجيولوجية في ليبيا أثر في تكوين موارد النفط والغاز الطبيعي في طبقات الصخور الرملية والجيرية الذي يعد عماد الاقتصاد الرئيس، وهو أيضا سبب من أسباب استمرار الأزمة الليبية حتى الآن نتيجة لأطماع الدول الكبرى في السيطرة على هذا المورد الاقتصادي الضخم في ليبيا.

(ب) التضاريس
ومن الناحية الطبوغرافية، تعتبر ليبيا جزءاً من هضبة شمال أفريقيا، وملامح سطحها هي نتيجة تفاعل الحركات الأرضية مع الصخور خلال فترات جيولوجية مختلفة، حيث أدى تفاعل هذه العوامل والتغيرات المناخية الناتجة عنها إلى تكوين السطح.
ويمكن تقسيم المظاهر التضاريسية على سطح ليبيا إلى الأقسام الطبيعية الآتية:

- السهول الساحلية وتشمل سهل الجفارة وسهل الخمس وسهل مصراته وسهول سرت وسهل بنغازي والسهول الشرقية.
- نطاق المرتفعات الشمالية وتشمل الجبل الغربي والجبل الأخضر وهضبة البطنان والدفنة.
- النطاق الصحراوي ويشمل المنخفضات الشمالية وهي منخفض الجغبوب مخفضات جالو، منخفض مرادة، منخفض غدامس.
- الأحواض وتشمل حوض الكفرة وحوض فزان.
- الأودية الصحراوية وتشمل وادي الشاطئ وادي الأجال، وادي الحياة، وادي الجفرة، وادي حكمة، وادي تنزررفت الهضاب وتشمل هضبة الحمراء وهضبة حمادة مرزق وهضبة مانغين.
- الجبال وتشمل جبال التبستي وجبال تمو وجبل العوينات وجبل أركنو وجبل الهروج وجبل السودا.

الشكل رقم (6) يوضح التضاريس في ليبيا.

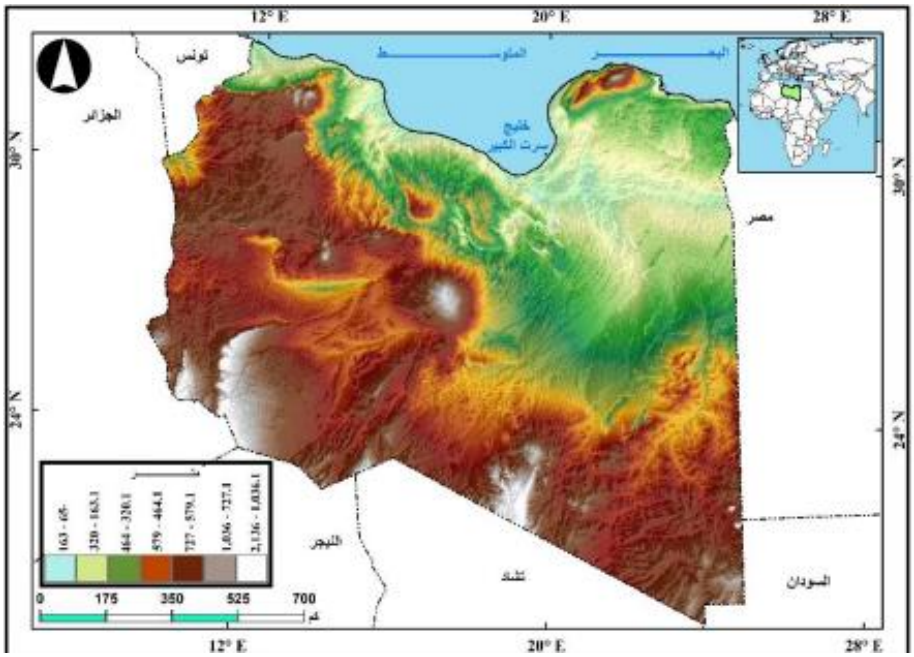

ويلاحظ من دراسة الظواهر التضاريسية لليبيا أنها تحتوي في معظمها على أراضي صحراوية وتكوينات صخرية مختلفة، إضافة إلى الجبال التي تعد من المظاهر التضاريسية التي تعوق أي حماية عسكرية في حال وجود أي أزمات سياسية للدولة، وهو ما حدث في ليبيا حيث أدت هذه الطبيعة التضاريسية إلى صعوبة سيطرة الدولة على كافة القطاعات والأراضي وأدى إلى الكثير من الحروب الأهلية في ليبيا ما بعد الثورة.

المبحث الثاني: الانقسامات السياسية الليبية الأسباب والتشكلات

المطلب الأول: تنافس الحكومات على السيطرة

بعيد انتهاء ثورة 17 فبراير حلَّ الاستقرار إلى عام: 2014م حيث ظهرت الاختلافات السياسية التي أدَّت إلى نشوب الحرب مما أدى إلى ظهور حكومتين متنافستين أولاهما: حكومة الوفاق الوطني والثانية الحكومة المؤقتة، وبهذا أصبح للدولة الليبية حكومتان تنفيذيتان مما جعل السياسة الخارجية الليبية غير محددة الملامح وتوالت الأزمات عليها دونما عملٍ جديٍّ فعليٍّ، وخاصةً من طرف الوزارة التي محلها طرابلس حيث يظهر واضحاً القصور في الأدوات وعدم العمل بموجب دراسات وتحليلات استراتيجية

لحقيقة المشهد الداخلي ولاسيما أنها الجبهة الرسمية الفاعلة في نقل الصورة الرسمية للدولة خارجياً(التومي، 2020).
ومع سقوط نظام القذافي، تضافرت الصراعات القبلية مع القضايا الإقليمية التي يجسدها الصراع الانفصالي في الشرق والجنوب، والذي ترمز إليه طرابلس، ربما تكون العودة إلى مناطق ليبيا الثلاث (طرابلس – برقة – فزان) راجعة إلى ويسود عدم الثقة والريبة وعدم الثقة في مختلف مناطق ليبيا أنه من الممكن إنشاء إدارة مدنية محايدة من المركز (طرابلس) لإدارة موارد البلاد، مثل منطقتي برقة وفزان.
تعاني مناطق شرق ليبيا وجنوبها اليوم من التهميش والتخلف والظلم على مستوى السلطة والموارد من قبل السلطات الحاكمة في طرابلس خلال الحكم السابق، وخاصة حكم القذافي.
ومما تسبب عن انقسام ليبيا والليبيين طيلة الفترة الماضية ظهور حكومتين وبرلمانين وبنكين مركزيين وأجهزة متنازعة أيدلوجية سياسية مختلفة، جيوش ومليشيات لكل طرف، بالإضافة إلى التراكمات القديمة والصراعات حول مناطق النفوذ وحدود السلطة والسعي للسيطرة على مراكز اتخاذ القرار وموارد الدولة.
بالإضافة إلى بروز تصفية الحسابات القديمة في المجتمع الليبي وسقطت الدولة في أتون الفوضى والاضطرابات الأمنية وانتشار الحركات المسلحة والإرهابية وظهرت النعرات القبلية والمناطقية التي كانت غائبة خلال أكثر من أربعين عاماً خلال حكم نظام القذافي، كما ظهر التنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة وأثيرت قضية انفصال برقه ــ المنطقة الشرقية (رستم، 2020، ص62).
إن الدور المتنامي للمستويات القبلية والقبلية وانخراطها في الممارسات السياسية والأعمال المسلحة، جاء على حساب الدور الذي كان ينبغي أن تلعبه الأحزاب السياسية، التي كانت محظورة طوال فترة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، وهي أكثر التزاما بالصراع لمصالح شخصية وقبلية (بوشوشة، 2021، ص 1689) على حساب المصلحة العامة والوطن.
أدت تفاعلات الأزمة الليبية بكل تقاطعاتها إلى إحداث تأثيرات عميقة في علاقاتها الخارجية الأمر الذي جعل علاقاتها وسياستها الخارجية أكثر تحولاً واضطراباً مما أدى إلى فقدان ليبيا لوزنها ونفوذها الإقليميين اللذين كانت تتمتع به إبان فترة حكم القذافي كونها دولة محورية في فضائها العربية والأفريقي والشرق أوسطي.كما ساهم نظام القذافي إلى ترسيخ ثقافة القبيلة بين الليبيين في الشرق والغرب دون وجود من يتصدى لمعالجة هذه القضايا والتوازنات الجهوية والإدارية والتنموية مما انعكس لاحقاً على الحالة الليبية خاصة في ظل غياب سياسة الاندماج الوطني والذي يعتبر أكبر مهدد لمستقبل الدولة الليبية (زياد، 2015).
كما أصبحت حالة الانقسام سمة بارزة للوضع في ليبيا، فحتى شركة جنرال إلكتريك لم تكن بمنأى عن الانقسامات السياسية والعسكرية في ليبيا، فهي منقسمة إلى شركتين، إحداهما شركة جنرال إلكتريك في المنطقة الغربية والأخرى هي الشركة العامة للطاقة الكهربائية في المنطقة الشرقية.
وبالرغم من مرور الدولة بحالتين من الاتفاق أنتجت الأخيرة منها مجلس رئاسي وحكومة وفاق وطني إلا إنهما لم يستطيعا الحكم خارج العاصمة وبعض المدن الغربية منها لتستمر الحكومة الموازية شرق البلاد وكذلك المصرف المركزي ومؤسسة النفط زيادةً على استمرار الانقسام الحاد في المؤسسة العسكرية والأمنية، ونتج عن اختفاء الحكومة الموازية لأشهر الفشل في تنظيم الانتخابات نهاية العام 2021 لتعود البلاد من جديد إلى وضعها السابق (الوصلي، 2023).
أصبح الانقسام في ليبيا، الذي تمثله حكومتا الشرق والغرب، سمة مشتركة في المشهد السياسي الليبي، حيث بدأ المواطنون العاديون يتقبلون قرارات الحكومتين وتوجيهاتها فيما يتعلق بأوضاع المواطنين ومعيشتهم. ماذا عن السياسة الخارجية؟ لقد أصبح تجسيداً لأهواء ورغبات جميع الأطراف، وكانت أزمة وزيرة الخارجية الليبية نجيرة المنقوش، لقاءها مع نظيره الإسرائيلي في إيطاليا، نقطة التحول الأكبر.
تعتبر حالة الانقسام والسيطرة والسلوك الفردي في قضية مهمة (العلاقات مع إسرائيل) من أهم ثوابت الأيديولوجية التي تنطلق منها السياسة الخارجية الليبية.
كما ظهر الانقسام بين قوات رئيس الحكومة الحالية عبد الحميد الدبيبة في غرب ليبيا ومن جهة أخرى قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في شرق البلاد رغم استمرار مساعي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق توحيد

القوة العسكرية والأمنية، حيث حول الصراع مؤسسات الدولة إلى كيانات قائمة على تحالف هذه الأجسام والشخصيات: خليفة حفتر ومجلس النواب من جانب والدبيبة وشخصيات أخرى ذات النفوذ مثل مفتي البلاد الشيخ الصادق الغرياني من جانب آخر.
وقد أدى الانقسام إلى إطالة أمد الأزمة السياسية في ليبيا وهو أيضا النتيجة الحتمية لهذه الأزمة، فقد أدى إلى اشتعال الصراعات المسلحة في ليبيا، مما يهدد الأمن الإقليمي وينتشر بشكل منظم عابر للحدود الوطنية. وأدى ارتفاع معدلات الجريمة وأنشطة التهريب، فضلاً عن معدلات الهجرة غير الشرعية في أوروبا، إلى توترات مع الدول المجاورة.

المطلب الثاني: تداعيات الانقسام على سياسة ليبيا الخارجية

أن حالة الانقسام والتباين السياسي والاقتصادي والمؤسساتي والأمني وأيضا في النسيج الاجتماعي التي مرت بها الحالة الليبية لها بطبيعة الحال انعكاس وتأثير على السياسية الخارجية ومكانتها في المجتمع الدولي كما أنها اذت إلى الاتي:
أولاً: عزلة داخلية وقلق على الشأن الداخلي السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني: واهتمام جميع الأطراف الليبية ومعسكري الشرق والغرب وداعميهم بالحصول على نصيب الأسد أو نصيب الأسد من الحل الحالي والمستقبلي للنظام الحاكم في ليبيا وحكومة ليبيا. الحكم ومسألة مستقبل الانتخابات والمواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وخاصة المبادرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية لبحث الوضع في ليبيا ومحاولة التوصل إلى حل سياسي، وكل هذا على حساب الليبيين. السياسة الخارجية والأولويات. كما نعلم جميعاً فإن السياسة الخارجية هي مؤشر للسياسة الداخلية للدولة، ومن الصعب تبادل وصياغة سياسة خارجية على أساس السياسة الخارجية للدولة الليبية. الظروف الأمنية وأعمال الشغب والصراعات الأهلية.
هناك من يرى أن ليبيا تحولت إلى فريسة لمطامع أصحاب القرار والقوة بعد تخليها عن منطق القتال المباشر لصالح التقاتل على تقاسم ثروات البلاد، وكل ذلك في ظل حالة من الجمود والغموض الكاملين، وتنازع الإرادات وصراع الضد وتأثرت ليبيا بتلك التطورات على مستوى الإقليمي والدولي (حرشاوي، 2023).
ثانياً: خلافاً لما حدث في عهد الرئيس المخلوع معمر القذافي، ضعف وغياب مؤسسات صنع القرار السياسي في ليبيا والازدواجية الناجمة عن الانقسام بين المعسكرين الشرقي والغربي: فضلاً عن عدم وجود توجيهات ملزمة وقابلة للتنفيذ، لأنه كان مسؤولاً للسياسة الداخلية والخارجية ويحكم وفق الشرعية الثورية للأيديولوجيا القومية التي كان يعتمدها نظام القذافي.
أما حالة الانقسام الحالية والتي برزت بعد ثورة 17 فبراير 2011 أدت إلى الهيكلة الجدرية للنظام السياسي وتغيير منهجه، غير أنها لم تضع نظام جديد بديل بقدر ما انتجت كيانات منقسمة ومتعددة تفتقد للتنسيق والدعم بين مؤسسات الدولة المختلفة والفاعلة في رسم وبناء أيديولوجيا واستراتيجية السياسة الخارجية الليبية، ومثالا على ذلك الصراع والتنافس بين قبيلتي "البراعصة والدرسة" على منصب سفير الدولة الليبية في مصر، حيث اختارت قبيلة البراعصة إبنها "طارق سطيف البراعصي" الذي يشغل وظيفة المراقب المالي للسفارة بالقاهرة ليكون السفير، بينما اختارت قبيلة الدرسة إبنها "محمد صالح الدريسي" الذي يشغل منصب قنصل في مدينة الإسكندرية للمنصب ذاته. وبالمقابل أدى هذا التنافس إلى تخوف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من الدخول في علاقات ومشروعات تخدم مصالح وقضايا ليبيا وتربطها بالمجتمع الدولي عموماً الانقسام وضعف وغياب أجهزة صنع القرار السياسي، انعكس في التأثير على وجود وحضور ليبيا وتأثيرها في الساحة الإقليمية والدولية.
ثالثاً: وينعكس الانقسام بين المعسكرين الشرقي والغربي في الإدارة النفطية والمالية للبلاد: والصراع الدائر حول الهلال النفطي، فضلاً عن إدارة البنك المركزي وإدارة الموارد المالية والصناديق الاستثمارية والمالية، وحكومة البلاد. إدارة الهلال النفطي غير متوافقة. وأدى الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى خسارة الدولة الليبية موارد مالية ضخمة ومنعها من الاستفادة من الأموال المجمدة القادمة من الخارج والضرورية لسياسة خارجية فعالة، حيث تمنع المشاكل المالية فتح السفارات. استكمال

عدد البعثات الدبلوماسية الأجنبية والتعاون والاستثمارات مع الدول الشقيقة والصديقة في المجتمع الدولي، وكذلك تقليص المشاركة الخارجية للدولة الليبية في المحافل الإقليمية والدولية. وفي الماضي كان للمال دور فعال في توسيع والتأثير في سياسة ليبيا الخارجية في القارة وفي دعم التحرير أو التمرد الذي اعتمده نظام الرئيس القذافي، بالإضافة إلى الشراكات الاقتصادية المشتركة المتوازنة والتدخل في المشاكل والأزمات خاصة في أفريقيا. ممارسة الرياضة ضرورية. وتأثرت وتوقفت القروض والتبرعات والمساعدات الخارجية والمصرف الليبي الموحد والتعاون الاقتصادي، الذي كان أحد أدوات السياسة الخارجية لليبيا، وكان يستخدم لتقريب المصالح والعلاقات مع دول المجتمع الدولي على وجه الخصوص. القارة الأفريقية (حلقة نقاشية، 2018).

رابعاً: لقد عملت أطرف الصراع سواء معسكر طرابلس (غرب) ومعسكر طبرق (شرق) إلى التعامل مع أطراف وداعمين إقليميين ودوليين: حيث أصبحت ليبيا مسرحاً للتنافس والصراع وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية،

حيث فرض ذلك جملة من المحددات والقيود على واضعي ومنفذي السياسة الخارجية الليبية وأضر بها حيث تحالف حكومة الغرب الليبي إلى تركيا وإيطاليا وبعض الدول العربية الأخرى، بينما لجأت حكومة الشرق إلى مصر وفرنسا والإمارات وأحياناً روسيا.

خامساً: وأثار الانقسام بين المعسكرين في شرق ليبيا وغربها مخاوف إقليمية ودولية بشأن معالجة القضايا الليبية، ودفع العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى تجميد أنشطتها وتعاملاتها مع الحكومة الليبية. تتأثر العديد من قضايا وشؤون السياسة الخارجية. المصالح الليبية تنتظر انتهاء الانقسام ووصول حكومة ليبية موحدة. وهي تفي بضماناتها والتزاماتها تجاه الأطراف الإقليمية والدولية، حيث أن الوضع الذي تعيشه البلاد الليبية بعد الثورة يتطلب تكاتف الجميع. تتعاون الأطراف الليبية ومكوناتها وإيجاد آليات لمعالجة التحديات القائمة من خلال سياسة خارجية هادفة وثابتة تستهدف حضور الدول المهمة، ويلاحظ أحياناً عدم التقيد بالالتزامات المادية والبشرية الخارجية وأيضاً التضارب بين المعسكرين شرق/غرب لعدم وجود رؤية واستراتيجية موحدة للتعامل مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك ناتج من اختلاف الرؤى والتوجهات لطرفي الحكم في ليبيا، مما ترتب عليه أيضاً انعدام المصداقية والشفافية للأطراف الدولية تجاه الالتزام بالسياسات والتوجهات الليبية (رستم، 2020، ص17).

سادساً: ويؤثر هذا التقسيم على قدرات وقيادات الدبلوماسيين والعاملين ومن يعملون أو يستطيعون العمل في السياسة الخارجية، حيث يعمل كل معسكر على جذب مجموعات إليه، وهناك عدد كبير من المجموعات التي لا تنتمي إلى أي معسكر واحد. تلك المعسكرات التي يتم تجاوزها ولا تجد من يأويها، يمكنها استخدام ما لديها لخدمة السياسة الخارجية الليبية وتوفير كوادر للدبلوماسية الليبية، خاصة إذا علمنا أن هناك أعدادا كبيرة من الأفراد والكوادر الذين تعاونوا مع القذافي النظام وإذا كنت معزولاً فستخضع لقانون الحجر الصحي السياسي.، كما أن الانقسام شرق / غرب أدى إلى عدم التفاعل الجاد والنشط (الغير منقوص) مع الأطراف المختلفة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بليبيا، وذلك يعود للتسابق وتنافس المعسكرين (شرق/غرب) وإذا علمنا أن هذه الأطراف لا تملك القدرة الكافية للسماح لليبيا بالتواجد على الساحة الإقليمية والدولية بالشكل الذي تحتاج إليه، وهناك نقص في الوعي بالتطورات والتطورات على الساحة الدولية، فإن ذلك سيكون له انعكاسات على الساحة الدولية. انخراط ليبيا الخارجي، لأنه لم يُطرح أي جديد، واستمرار تأثير المبادرات والاتجاهات من عهد الرئيس القذافي.

الخاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن الجغرافيا السياسية لليبيا، بموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية، كانت عاملاً مهمًا في تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد بعد عام 2011. فالتنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في ليبيا، والصراعات المناطقية والقبلية بسبب التنوع الجغرافي والسكاني، كلها عوامل جغرافية ساهمت بشكل كبير في إضعاف الاستقرار السياسي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

لذلك، فإن معالجة الأزمة السياسية في ليبيا تستدعي أخذ هذه العوامل الجغرافية السياسية بعين الاعتبار عند وضع الحلول. حيث لا بد من بناء نظام سياسي يراعي التنوع الجغرافي والسكاني للبلاد، ويعمل على

إشراك مختلف الأطياف السياسية والقبلية في عملية البناء الوطني. كما أن إيجاد توازن في العلاقات الخارجية مع القوى الإقليمية والدولية سيكون عنصرًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود في ليبيا.

النتائج

1) موقع ليبيا الاستراتيجي والاقتصادي الحيوي، خاصة بوجود أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، جعل البلاد ساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والسيطرة. حيث تدخلت هذه القوى بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراعات السياسية والأمنية في ليبيا، دعمًا لمختلف الأطراف المتنازعة، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات السياسية وتعقيد الأوضاع وإضعاف الاستقرار.
2) تتميز ليبيا بتنوعها الجغرافي والسكاني، حيث تضم مناطق وقبائل مختلفة ذات خصوصيات ومصالح متباينة. وقد أدى هذا التنوع إلى تفاقم الصراعات المناطقية والقبلية بعد سقوط نظام القذافي، مما ساهم في تفكيك البنية السياسية والأمنية للدولة الليبية وإضعاف قدرتها على فرض الأمن والاستقرار.
3) تركزت الاستثمارات والمشاريع التنموية في ليبيا بشكل غير متوازن في بعض المناطق على حساب مناطق أخرى. وقد أدى هذا التفاوت الجغرافي في التنمية إلى تفاقم الخلافات والصراعات بين المناطق، وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في مناطق كثيرة، مما زاد من حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.
4) تتميز ليبيا بحدود واسعة ومعقدة، خاصة مع دول الجوار الجنوبي، والتي شهدت تدفقات كبيرة للأسلحة والمرتزقة والجماعات المتطرفة عبر هذه الحدود. كما أدت ضعف السيطرة الحكومية على هذه الحدود إلى انتشار ظواهر التهريب والاتجار غير القانوني، مما زاد من حالة عدم الاستقرار الأمني.
5) نظرًا للتنوع الجغرافي والسكاني في ليبيا، برزت اختلافات كبيرة في الرؤى السياسية بين مختلف المناطق والمكونات الاجتماعية في البلاد. وقد أدى هذا إلى صعوبة بناء توافق وطني حول الرؤية السياسية المستقبلية للبلاد، مما عرقل عملية الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي.

التوصيات

1) ينبغي على الحكومة الليبية وشركائها الدوليين وضع استراتيجية شاملة لتنمية البنى التحتية والخدمات الأساسية في جميع مناطق البلاد بشكل متوازن. وذلك من خلال تخصيص استثمارات كبيرة في البنية التحتية للطرق والكهرباء والمياه والصحة والتعليم، وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق. ويساعد هذا في الحد من التوترات المناطقية والقبلية وتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.
2) يجب على الحكومة الليبية بالتعاون مع دول الجوار تعزيز السيطرة والرقابة على الحدود البرية والبحرية، من خلال تطوير قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية الحدودية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، ووضع آليات تنسيق إقليمية لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة عبر الحدود. وهذا من شأنه الحد من تسلل الجماعات المتطرفة والمرتزقة وانتشار الأسلحة غير المشروعة.
3) ينبغي على الحكومة الليبية والفرقاء السياسيين المختلفين إطلاق عملية حوار سياسي وطني شاملة تشارك فيها كافة المكونات السياسية والاجتماعية في البلاد. بهدف بناء توافق وطني حول الرؤية المستقبلية للدولة الليبية ونظام الحكم، وتجاوز الانقسامات المناطقية والقبلية من خلال برامج للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. وهذا سيسهم في تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
4) من الضروري إعادة بناء وتفعيل المؤسسات الوطنية المركزية في ليبيا، كالبرلمان والحكومة وأجهزة الأمن والقضاء، وتمكينها من ممارسة دورها في إدارة شؤون الدولة واحتواء الصراعات. كما ينبغي تعزيز دور الحكم المحلي والبلديات في إدارة الشؤون المحلية وتقديم

الخدمات العامة، وربطها بالمؤسسات المركزية بآليات واضحة. وهذا من شأنه تقوية التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي.

5) على الحكومة الليبية العمل على تطوير شراكات إقليمية ودولية فاعلة لدعم جهود الاستقرار والتنمية في البلاد. من خلال التنسيق مع دول الجوار لضبط الحدود والتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع الشركاء الإقليميين والدوليين وإشراك المنظمات الدولية في جهود المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات وسيسهم ذلك في حشد الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا.

المراجع:

1) أمين المسلاتي، التطور الجيولوجي والتكتوني، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995.
2) بوشوشه سارة، د. مدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير 2011م، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021.
3) جلال حرشاوي، باحث في المعهد البريطانيRUSL ، لندن، 25 يوليو 2023، تقرير الأوضاع في ليبيا.
4) جمال حمدان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
5) جمال حمدان، أفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1996.
6) جمال عبد الرحمن يسن رستم، الأزمة الليبية في ظل التنافس الإقليمي والدولي، دراسات أفريقية، جامعة أفريقيا العالمية
7) جمال عبد الرحمن يسن رستم، التحولات السياسية في ليبيا بعد زوال نظام القذافي وانعكاساته على العلاقات العربية – العربية، السودان، الخرطوم، 2020.
8) حسن مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية الشركة الاشتراكية للموانئ، مصراتة، 2000.
9) حلقة نقاشية مركزة، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الأوضاع في ليبيا، 2018/1/27.
10) سالم حسن البرناوي، السياسة الخارجية الليبية منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس، 2000.
11) سالم حمودة وآخرون، موجز عن جيولوجية ليبيا، بيروت، 1982.
12) سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989.
13) عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دار الفكر العربية، بيروت، ط1. 1998
14) عبد الحميد غنيم، الجغرافيا السياسية، بيروت، ط1، 1987.
15) عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الحاضر والماضي مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان. الأردن، ط1، 1999.
16) محمد مبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية بنغازي، الطبعة ٣، 1998.
17) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، 1998.
18) وثيقة الشرعية الثورية 1990 الصادرة عن مؤتمر الشعب العام (الجهاز التشريعي في ليبيا قبل الثورة).

المواقع الالكترونية

1) عقل زياد، جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 15 يوليو 2015، الرابطhttp://machhid24.com/eudes/832hml :، تم التصفح 2023/8/21.
2) عبد العزيز الوصلي، بعد عقد من الانقسام كيف تبدو خارطة النفوذ السياسي بليبيا؟ aljazeera.net/politics/2023/8/30.

المراجع الأجنبية:

1) Ramesh Dutta Dikshit, Political Geography, op. cit 2002., p. 29.
2) Martin Jones, et. al. (2015): An Introduction to Political Geography Space, Place and Politics, 2nd ed., Routledge, New York, p. 29